الى / السيد رئيس مجلس النواب العراقي المحترم

م / تقرير لجنة الاقتصاد والاستثمار ولجنة الخدمات والاعمار واللجنة المالية حول قانون اعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية

اجتمعت اللجان المذكورة اعلاه في مقر لجنة الاقتصاد والاستثمار في ٢٠١٢/٩/٢ باستضافة رئيس الهيئة الوطنية للستثمار الدكتور سامي الاعرجي وبعد مناقشات ومداولات مستفيضة بصدد مشروع القانون اعلاه حيث اتفقت جميع اللجان على رفع مشروع القانون لغرض التصويت عليه في يوم الاثنين ٢٠١٢/٩/٣ وتم تضمين المقترحات والتعديلات على القانون حسب ماجاء في المناقشات في القراءة الثانية لمشروع القانون والتي تنحصر بالمخاوف الاتية:

اولاً- المخاوف من حالات الفساد التي قد تشوب تنفيذ مثل هذه المشاريع.

ثانياً- توزيع المشاريع على المحافظات الغير منتظمة باقليم واقليم كوردستان بطرق عادلة.

ثالثاً- مشاركة العمالة العراقية بتنفيذ هذه المشاريع.

رابعاً- شروط التسديد ونسبة الفوائد والتسهيلات المصرفية.

١- فيما يتعلق بموضوع الفساد فقد تم اقتراح اضافة مادة جديدة تنص على (يتم اختيار الشركات ذات الخبرة والاختصاص وعلى اسس تنافسية لضمان الحصول على افضل العروض بما فيها شروط التمويل الافضل بدون شركات وسيطة).

٢- فيما يتعلق بمشاريع اقليم كوردستان فقد تم اضافة عبارة (اقليم كوردستان وبنسبة ١٧% من المشاريع غير الاتحادية) بعد حذف كلمة (والاقليم) وحسب التعديل المقترح للمادة (٧).

٣- فيما يتعلق بتشغيل الايدي العاملة العراقية وبناءاً على ملاحظات اغلب السادة النواب تم حذف عبارة (نسبة محددة) بعبارة(بأعلى نسبة ممكنة) في المادة (٨).